

المشاكل التي تعوق توحيد إجراءات تنظيم وتسيير المكتبات المدرسية

بالجزائر

وهيبة فرارمي ز. سعدي

أستاذة مساعدة بجامعة الجزائر

ماجستير علم المكتبات والتوثيق

ملخص موضوع:

المشاكل التي تعوق توحيد إجراءات تنظيم وتسيير المكتبات المدرسية بالجزائر. يسعى هذا البحث إلى التعرف على المشاكل التي تعوق توحيد طرق تنظيم وتسيير المكتبات المدرسية، وذلك بالاستناد إلى نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بإنجازها تحضيراً لشهادة الماجستير.

لكن قبل ذلك نتعرض لذكر العوامل التي تدعو وتساعد أو تشجع على توحيد طرق العمل بالمكتبات المدرسية.

بعدها تناولنا هذه المشاكل من جوانب مختلفة وهي: الهيكلية الإدارية للهيئة المشرفة على هذا النوع من المكتبات، النصوص الرسمية والتشريعية التي تحكمها، الميزانية وما يتعلق بالمصاريف والتمويل، الكفاءة والتأهيل بالنسبة للمشرفين على هذه الهياكل، تكوينهم وتوجيههم، مبدأ التعاون بين هذه المؤسسات، كما سيكون لدينا حديث عن اللوائح التنظيمية التي تضمن توحيد طرق العمل بها، والنظام الوطني للمعلومات مع الإشارة إلى أهمية البحوث والدراسات في هذا المجال.

وبعد عرض هذه المشاكل بالتفصيل، اقترحنا جملة من الحلول التي نراها مناسبة للسير قدماً نحو توحيد وسائل وإجراءات تنظيم وتسيير المكتبات في بلادنا من أجل تطويرها وتحسين أدائها.

مقدمة :

يسعى هذا البحث إلى التعرف على المشاكل أو الأسباب التي تؤدي إلى عرقلة نمو المكتبات المدرسية وسيرها نحو التقدم والرقي، وذلك بالاستناد إلى نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بإنجازها منذ سنتين للحصول على شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق تحت عنوان: المكتبات المدرسية: أهميتها وواقعها في المنظومة التربوية الوطنية، والتي اشتملت على بحث استقصائي اشتمل على عينة لأكثر من 300 مؤسسة تعليمية بين ابتدائية، متوسطة وثانوية موزعة عبر التراب الوطني شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

ولعله من الضروري، وقبل الخوض في موضوع البحث، إعطاء بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمكتبات المدرسية، مفهومها، أهدافها ودورها في العملية التربوية حتى نتبين عن قرب أهمية هذا النوع من المكتبات وإبراز دورها بين باقي المكتبات الأخرى.

I) المكتبات المدرسية :

مفهومها، أهدافها ودورها في العملية التربوية :

1/ تعريفها :

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمكتبة المدرسية من مؤلف إلى آخر ومن جمعية إلى أخرى، ولعل تعريف الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA يعد من أشمل التعاريف وأكملها وهو كالآتي: «هي مجموعة من المواد المطبوعة والسمعية البصرية المركزة في المدرسة تحت إشراف اختصاصيين مهنيين مؤهلين. وتوفر المكتبة أكبر عدد ممكن من المصادر مع إتاحتها للمستفيد، مستخدمة في ذلك أجهزة الحاسبات الآلية وغيرها من الوسائل. وتوفر المكتبة بيئة تعين على اكتشاف الذات، يشجع فيها التساؤل والاعتماد على النفس»⁽¹⁾.

1 محمد فتحي عبد الهادي، حسن محمد عبد الشافي وحسن سيد شحاتة. المكتبة المدرسية ودورها في نظم التعليم المعاصرة. - القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 1999. - ص 19.

أقل ما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف ومقدمة لطرح إشكالية هذا البحث، أن احتواء المكتبة على أكبر عدد ممكن من المصادر وفي جميع المدارس يستدعي وجوباً العمل على تركيز الجهود لتوحيد إجراءات تنظيم هذه المكتبات وتسييرها بطرق موحدة.

2/ أهمية المكتبة المدرسية بالنسبة لمثيلاتها من المكتبات الأخرى:

إن المجتمع النامي المتطور يحتاج إلى كل أنواع المكتبات التي أوحى بقيامها مقتضيات الحضارة والتقدم، لأن تنوع القطاعات الوظيفية وتداخلها في المجتمع الحاضر حتم تنويع الخدمات المكتبية. وعليه فإن لكل نوع من المكتبات خدمة يؤديها ووظائف يقوم بها، تشترك جميعاً في أنها جعلت هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام والاستفادة.

ويرى الدكتور محمد فتحي عبد الهادي⁽¹⁾ أن المكتبة المدرسية تعد من أهم أنواع المكتبات في وقتنا الحاضر وفي مقدمتها أيضاً، لأنها أصبحت جزءاً متكاملًا مع الوجود السليم للمدرسة الحديثة، وذلك نظراً للاعتبارات التالية:

- 1 - أن المكتبة المدرسية هي أول نوع من المكتبات يتعامل معه الفرد في بداية حياته، ويتوقف استخدام الأنواع الأخرى من المكتبات على نجاحه أو عدم نجاحه في استخدام المكتبة المدرسية والاستفادة منها.
 - 2 - كثرة عدد المكتبات المدرسية عن أي نوع آخر من المكتبات، بسبب كثرة عدد المدارس وانتشارها، ومن ثم فهي تحتل مساحة واسعة في نظام المكتبات في أي بلد.
 - 3 - أن المكتبة المدرسية يمكن أن تؤثر تأثيراً مباشراً في حياة الفرد في بداية حياته، من حيث تنشئته وتعليمه وتنقيفه، والاعتماد على نفسه في مجالات البحث والمعرفة.
- ويقول الدكتور سعد محمد الهجرسي⁽²⁾ أنه: « إذا كان لابد من تحديد الأهمية النسبية للمكتبة المدرسية بين كل هذه الأنواع من المكتبات، فلا مفر من القول بأنها أهم المكتبات جميعاً وأجدرها بالرعاية والعناية » .

1 محمد فتحي عبد الهادي. حسن محمد عبد الشافي، حسن سيد شحاتة. المرجع السابق - ص 19.

ويؤكد هذه الأهمية مبرزاً العلاقة التي قد تربط بين المكتبة المدرسية والأنواع الأخرى من المكتبات موضحاً: «أن الأطفال والناشئة - وهم القطاع الأساسي لخدمات المكتبة المدرسية - يكونون المادة الخام التي سوف تتشكل في المستقبل وتكون كل قطاعات المجتمع الأخرى، فمنهم سوف نرى طالب الجامعة، والعامل والتاجر والموظف والمهندس والطبيب والصحفي ورجل الأعمال، والمصلح الاجتماعي، والقائد السياسي، والمرشد الديني.. الخ».

وعليه تبدو العلاقة جد وطيدة بين المكتبة المدرسية والأنواع الأخرى من المكتبات، «فإذا نجحت المكتبة المدرسية في تأدية وظيفتها، واستطاعت أن تمتد الناشئ بالقدر الضروري من المهارات المكتبية وبمجموعة مناسبة من العادات القرائية الطيبة، فإننا نتوقع أن كل المكتبات الأخرى سوف تنجح في تأدية رسالتها نحو قطاعاتها من المجتمع، والعكس صحيح أيضاً، فلو أن المكتبة المدرسية أهملت وفشلت في إعداد تلاميذ يعرفون قيمة المكتبة ودورها في حياة الإنسان الحاضرة، فإن المكتبات الأخرى لن تجد من يقبل على الانتفاع بها وستصبح مؤسسات عاجزة عن تأدية ما يجب أن تؤديه من وظائف نحو المجتمع»⁽¹⁾.

وقد تبدو أهمية المكتبة واضحة جلية من خلال الأهداف التي سطرته والتي تسعى لتحقيقها داخل المجتمع المدرسي من جهة والمجتمع الخارجي من جهة أخرى.

3/ أهداف المكتبة المدرسية:

لقد اعتمدنا على عدد من المصادر⁽²⁾ في رسم أهداف المكتبة المدرسية، مع اتفاق مسبق من طرف أخصائي المعلومات وعلماء التربية أن أهداف المكتبة من أهداف المدرسة.

2 سعد محمد الهجرسي، المرجع السابق، - ص 136.

1 المرجع السابق، - ص 137.

2 محمد الراحي ووحيد قدورة، المكتبة المدرسية في التعليم والتعلم: دليل أمين المكتبة، -تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996.

وجاء في «دليل أمين المكتبة» الذي أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1996⁽³⁾ ما يلي:

« هناك شبه إجماع لدى اختصاصي المعلومات والتربية على أن المكتبة المدرسية الحديثة هي الفضاء المهيكل التابع لمؤسسة تربوية، يجمع ويعالج ويبحث أنواعا مختلفة من المعلومات مهما كان وعاءها لخدمة التلاميذ والطلاب والمدرسين وحتى أصناف أخرى من المستفيدين بغرض تحقيق أهداف تعليمية وتعلمية ».

كما أن الهدف الرئيسي للمكتبة المدرسية هو: «تنمية» المسار التربوي كما جاء في لائحة اليونسكو حول المكتبات المدرسية⁽¹⁾ وبذلك يتسنى لنا تقسيم هذه الأهداف إلى ما يلي: تعليمية، تعلمية وتربوية .

أ/ الأهداف التعليمية:

ويمكن حصرها فيما يلي:

- تدعيم البرامج والمناهج المدرسية بما يحقق وينمي التحصيل الدراسي.
- ويكون ذلك باقتناء الكتب وأوعية المعلومات المتنوعة الحديثة والمتجددة التي تتفق مع مقتضيات المناهج الدراسية، لإثراء معلومات المعلمين وتنمية مهاراتهم المهنية.
- تدريب المستفيد على التفكير السليم وفهم المادة المقروءة لتشجيع عادة البحث الفردي.
- إعانة كل مستفيد على حدة (التلاميذ والمدرسين وحتى الإداريين) مع مراعاة الفوارق الجسمية والذهنية والنفسية.

3 المرجع السابق. -ص 20.

¹ Manifeste sur la bibliothèque scolaire/ organisation des Nations Unies pour l'éducation et la culture, 1998.

ب/ الأهداف التعليمية :

- وهي الأهداف التي ترمي إليها المكتبة المدرسية الحديثة، ويمكن حصرها فيما يلي:
- العمل على التدريب، على كيفية الوصول إلى ما يحتاج إليه التلاميذ من معلومات بسرعة وبدقة وبأقل التكاليف وبالاعتماد على النفس مع تشجيع فكرة التربية طوال الحياة.
 - الاعتماد على النفس في تنمية عملية التعلم الذاتي وذلك بتعويدهم على البحث على هذه الحقائق والوصول إليها بجهدهم الشخصي.
 - التعرف على مصادر التعلم ووسائلها والتحكم فيها وذلك عن طريق الممارسات المكتبية والاستخدام الواعي لها مع اختلاف أنواع هذه المصادر.
 - تشجيع المستفيد على الإقبال على المطالعة التلقائية بما يستجيب إلى حاجته الخاصة ويتمشى مع ميولاته الطبيعية بصرف النظر عن البرامج الدراسية، وذلك بتنمية حب القراءة وحسن استثمار أوقات الفراغ.
- ويقول الدكتور صوفي في هذا الشأن إن «هذه المهارات تعد أهم بكثير من خلاصة المعلومات والمعارف التي يخرج بها التلاميذ من الصفوف، وأقوى أثرا للنجاح في ميادين الحياة التي تتسم بالتغير والتطور الهائلين»⁽¹⁾.

ج/ الأهداف التربوية :

نقصد بالأهداف التربوية الأهداف التي لها علاقة بالنظام التربوي ككل، هيكل وإدارة، برنامجا ومخططا، عكس الأهداف التعليمية التي تختص بالفرد لشخصه، وعلى اثره نؤكد هنا على أن أهمية المكتبات المدرسية بوصفها جزءا لا يتجزأ من العملية التعليمية ولا يمكن بحال من الأحوال الاستغناء عنها، لأنها في التعليم الحديث تخدم احتياجات المناهج، وتسد النقص الحاصل. "ويرى رجال التربية أن

¹ عبد الطيف صوفي. المكتبات المدرسية: تنظيمها، ومصادرها ودورها في مستقبل التربية. ط2: الجزائر، دار الملكية، 1992. ص32.

هناك علاقة وثيقة متلازمة بين المكتبة المدرسية والمناهج التربوية كما أن النظريات والاتجاهات التربوية الحديثة تتحدث اليوم عن النماذج والأمثلة الفعالة في البرامج التربوية، ويرون أن البرامج الهادفة هي التي لا تعرف الركود ولا الجمود، وبذلك تصبح المكتبة المدرسية ضرورة تربوية في كل مرحلة من مراحل التعليم بدءاً من مرحلة تعليم الأطفال وانتهاءً بالتعليم العالي على مختلف مستوياته⁽¹⁾.

كذلك الخدمات التي تقدمها المكتبة المدرسية لا تقف عند حدود الطلاب، بل أنها تمتد إلى جميع العاملين في المدرسة من معلمين وإداريين وحتى أولياء الأمور حيث تقدم لهم كل ما هو جديد في عالم المعرفة وتساعدهم على مواكبة كل المتغيرات التي يشهدها العالم اليوم.

لذلك، فإن المضمون التربوي للمكتبة المدرسية لا يقف عند حد الإعارة وتبادل المقتنيات المكتبية بل إنها تتعدى ذلك لتصبح رائدة في مجال تدعيم العملية التربوية، إذا أحسن استخدامها، وتوفرت لديها الإمكانيات الفنية والبشرية والمالية اللازمة للقيام بهذا الدور المنشود.

وتأتي هذه الأهداف التعليمية والتعلمية وكذلك التربوية متكاملة، بحيث أن هدف المدرسة مثل هدف المكتبة المدرسية وهو الأخذ بيد التلميذ ومساعدته على الوصول إلى المعارف والتمكن من البرامج المدرسية أولاً ومواجهة مشاكل الدنيا بواسطة التعلم الذاتي ثانياً، لذلك نجد تكاملاً بين هذه الأهداف الثلاث، فالتعلم يشترط التعليم إلا أن التعليم وحده لا يكفي لتحقيق التعلم والتربية أساس كل واحد منهما.

¹ علي محمد وإصف طوقان. المكتبة المدرسية ودورها في تشجيع عادة القراءة وتعزيز المنهاج الدراسي. رسالة المكتبة، م30، ع3، 1995. - ص5.

وبعد تشخيص الوضع واستخراج المشاكل التي تعترض هذا النوع من المكتبات في بلادنا لا سيما المتعلقة منها بتوحيد طرق العمل بالمكتبات المدرسية وهي ضرورة يملئها الواقع نتيجة عوامل متعددة ولعل أهمها:

1/ وحدة الوصاية

2/ كثرة عدد المؤسسات التعليمية

3/ تجانس جمهور المستفيدين من أساتذة وتلاميذ

4/ توحيد برامج التدريس

5/ وحدة التكوين بالنسبة للمكتبيين

وستتناول بشيء من الشرح والتفصيل هذه العوامل كل على حدة.

(II) عوامل توحيد تنظيم وتسيير المكتبات المدرسية:

1/ وحدة الوصاية:

تعتبر وزارة التربية الوطنية الوصية الوحيدة على هذا النوع من المكتبات بحيث أنه بإمكانها إصدار التعليمات والمناشير - وبدون منازع- لمتابعة النشاط المكتبي داخل هذه المؤسسات التربوية بحكم أنها تابعة لهيكلها الإداري، وأيضا باعتبار هذا النوع من المكتبات يعد طرفا أساسيا في العملية التعليمية المسؤولة عليها هذه الهيئة.

2/ كثرة عدد المؤسسات التعليمية:

إن آخر الإحصائيات التي إفادتنا بها وزارة التربية الوطنية⁽¹⁾ لسنة 2003 تفيدنا بالمعلومات التالية:

مرحلة التعليم	عدد المدارس	عدد المكتبات	النسبة المئوية
الابتدائي	16714	3778	22.60
المتوسط	3650	2972	81.42

1 تحصلنا على هذه المعلومات خلال المقابلة التي أجريناها مع رئيسة مكتب الإحصائيات بمديرية التخطيط بوزارة التربية الوطنية بتاريخ 2003/09/27 هي موضوعة تحت الطبع الآن ويتوقع نشرها سنة 2004.

الثانوي	1330	1219	91.65
المجموع	21694	7969	36.73

من خلال قراءة خاطفة لهذه الأرقام، يتبين لنا العدد المعتبر للمؤسسات التعليمية للوطن والمقدر بـ 21694 مدرسة، وهو رقم مرشح للارتفاع كل سنة حسب ما تشير إليه الإحصائيات منذ 1962 سنة استقلال الجزائر. هذا بغض النظر عن عدم توفرها جميعها لمكتبة مدرسية، إذ تتواجد بنسبة 36.73 % مع الإشارة إلى أن انخفاض هذه النسبة يعود خاصة إلى المرحلة الابتدائية كما هو موضح في الجدول أعلاه.

3/ تجانس جمهور المستفيدين من أساتذة وتلاميذ:

مرحلة التعليم	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	المجموع
الابتدائي	4612574	167529	4780103
المتوسط	2186338	104329	2290667
الثانوي	1095730	57747	1153477
المجموع	7894642	325605	8224247

باعتبار أن المكتبة المدرسية في خدمة الأساتذة والتلاميذ الذي يصل عددهم مجتمعين إلى 8224247 مستفيدا، وهم على اختلاف مستوياتهم وموادهم التعليمية يحققون مبدأ التجانس لأن المواد التعليمية حتى ولو كانت متعددة فهي محدودة العدد، ضف إلى ذلك الأولياء الذين بإمكانهم الاستفادة من خدمات المكتبة المدرسية حسب ما تنص عليه لائحة اليونسكو⁽¹⁾، وكذلك فئة الإداريين الذين بإمكانهم الاستفادة من خدمات المكتبة كما سبق وأن ذكرنا، ليزداد بذلك عدد المستفيدين ضعفين أو ثلاثة أضعاف ليصل لأكثر من عشرة ملايين مستفيدا على الأقل ينتظر قدومه لاستعمال المكتبة. وفي ذلك عامل جد محفز لتوحيد جهود تنظيم وتسيير هذا النوع من المكتبات.

1 Manifeste de l'UNESCO sur la bibliothèque scolaire, 1998.

4/ توحيد برامج التدريس :

تجدر الإشارة هنا إلي القول أن في توحيد برامج التدريس التي تستند إليها مجمل المؤسسات التعليمية بالوطن دعوة صريحة إلى توحيد عملية اقتناء مصادر المعلومات بمكتبات هذه المدارس، وهي وحدها كافية لبذل الجهود في هذا المجال، والسعي لإنجاز قائمة موحدة للكتب والمراجع التي ينبغي أن تتوفر كحد أدنى، خدمة للبرامج التعليمية المسطرة وتوزيعها على كافة المؤسسات التعليمية كل حسب مستواه.

5/ وحدة التكوين بالنسبة للمكتبيين :

يفترض أن يكون القائمون على تسيير هذه المكتبات المدرسية من خريجي معاهد علم المكتبات والتوثيق والتي يفترض من جهتها أيضا أن تكون موحدة لتقديم التكوين المناسب في هذا المجال، وفي هذا عامل مهم جدا يمكن الاستفادة منه بأي حال من الأحوال لتوحيد طرق العمل بحكم وحدة التكوين، إلا أن الواقع أظهر غير ذلك وسنبينه لاحقا أثناء هذه الدراسة.

والحديث عن هذه النقائص يقودنا إلى الأخذ بالتفصيل لهذه المشاكل والصعوبات التي تحول دون تحقيق وحدة تنظيم وتسيير المكتبات المدرسية ببلادنا، نستعرض أهمها حسب ما أفادتنا به الدراسة السالفة الذكر⁽¹⁾ منذ سنتين من الآن.

III) المشاكل والصعوبات التي تعيق توحيد تنظيم وتسيير المكتبات المدرسية :

1- هيكلية الإدارة الخاصة بالمكتبات المدرسية بوزارة التربية :

إن الهيكل التنظيمي للمكتبات المدرسية يمثل عنصرا أساسيا في التنظيم الإداري لأن مكانتها داخل النظام التعليمي وداخل المؤسسة التربوية نفسها تؤثر في كمية

1 وهيبه غرامى - المكتبات المدرسية : أهميتها وواقعها في المنظومة التربوية الجزائرية : دراسة تربوية مسحية بالولايات الجزائر، سطيف، مستغانم، المسيلة، و غرداية، 2001. - مذكرة ماجستير بقسم علم المكتبات والتوثيق.

ونوعية المعلومات التي تقتنيها وتبثها، كما تؤثر في درجة أدائها وفي علاقاتها مع كل الأطراف المعنية.

والواقع يخبرنا أن المكتبات المدرسية ببلادنا ما هي إلا نشاط ضمن مجموعة من النشاطات التي تتكفل بها المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية الاجتماعية والرياضية التابعة لمديرية النشاط الاجتماعي والثقافي بوزارة التربية الوطنية. (أنظر الشكل).

حتى أن المديرية الفرعية، تظل منشغلة بالنشاطات الأخرى التي تأتي قبل المكتبات المدرسية⁽¹⁾ من حيث ترتيب الأولويات بما فيها الحصص الإذاعية والتلفزيونية التي تبث خلال معظم الموسم الدراسي والخاصة بحصة "بين الثانويات" التي تأخذ أكبر وقت وتركيز واهتمام هذه المديرية الفرعية وذلك بالنظر إلى طابعها الإعلامي المرتبط ببرنامج البث الإذاعي والتلفزيوني، غير أنه وللأسف جاء على حساب متابعة نشاط المكتبات المدرسية التي تأتي في مؤخرة الأعمال التي تشرف عليها هذه الإدارة.

وزارة التربية الوطنية
مديرية النشاط الاجتماعي والثقافي
المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية
والاجتماعية والرياضية
مكتب النشاط الثقافي والاجتماعي
مكتب 1 مكتب 2 مكتب 3
- المكتبات المدرسية

الشكل (7) : الهيكل التنظيمي للمكتبات المدرسية بوزارة التربية الوطنية

من خلال الهيكل التنظيمي لإدارة المكتبات المدرسية بالجزائر، استنتجنا أن من أسباب ضعف إدارة المكتبات، موقعها الهرمي في الهيكل التنظيمي للوزارة. إذ تظل

1 حسب رأي المدير الفرعي للنشاطات الاجتماعية والرياضية بوزارة التربية الوطنية، في جانفي 2001.

بعيدة عن الصدارة بحيث أن مسؤولية المكتبات المدرسية تكاد تقع على عاتق رئيس مكتب بمديرية فرعية تابعة لمديرية مركزية بالوزارة وحده، وأن الوزارة الوصية تعتبره نشاطا ضمن نشاطات إحدى المديريات الفرعية التابعة لها، بينما نجد في بعض البلدان المتقدمة في حقل المكتبات أن لها إدارة مركزية على مستوى الوزارة تختص بشؤون المكتبات وتسييرها.

وينعكس هذا بدوره على مدى مفعول النصوص الرسمية والتشريعية التي لم تلق صدًى كبيرا أثناء التطبيق نتيجة ضعف هذا الموقع في هرم الإدارة المركزية.

2/- النصوص الرسمية :

من خلال دراستنا للنصوص التشريعية⁽¹⁾، التي أصدرتها وزارة التربية الوطنية، الوزارة الوصية على المكتبات المدرسية، والتي تتضمن موضوع المكتبة المدرسية، وقامت بتوزيعها على مختلف مديريات التربية على مدى أكثر من 25 سنة، وبخصوص إنشاء المكتبات المدرسية، دعمها وإنشاءها، طرق التزويد وتنمية المجموعات بها، وكذلك الإشراف عليها، سجلنا الملاحظات التالية:

1/ إنشاء المكتبة المدرسية :

أول إشارة إلى المكتبة في النصوص التشريعية جاءت في المرسوم التأسيسي رقم 76-71 المؤرخ في 16/4/76 الذي ينظم ويسير المدرسة الأساسية والمرسوم 76-72 بنفس التاريخ الذي يسيّر مؤسسات التعليم الثانوي (وهو نص ساري المفعول إلى غاية اليوم) ، وذلك في المادة "4" التي جاء فيها ما يلي: «يمكن لمدارس التعليم الأساسي أن تحتوي على أقسام داخلية تتوفر فيها مطاعم مدرسية ومكتبات وتجهيزات ثقافية وفنية ورياضية ومصالح لنقل تلامذتها »

في قراءة متمعنة لهذه الفقرات نستنتج ما يلي:

1 أنظر الملحق رقم 5 الخاص بالنصوص الرسمية لوزارة التربية الوطنية المتعلقة بالمكتبات المدرسية.

1 - إنشاء المكتبات بالمؤسسات التعليمية يأتي ضمن المرافق الأخرى ، مثله مثل المطاعم والتجهيزات الثقافية والفنية والرياضية ومصالح النقل، وليست له أفضلية أو أسبقية على باقي المنشآت .

2 - احتواء المؤسسات التعليمية على المكتبات أمر اختياري وليس إجباريا، لأنه جاء بصيغة "يمكن" هذه الكلمة التي لا تلزم صاحبها مسؤولية التطبيق .

3 - الإشارة إلى "المكتبات" جاءت في هذه المادة من بين 29 مادة يحتويها المرسوم. وباقي النص يشير في أكثر من مرة إلى النشاطات الثقافية والفنية والرياضية (المادتين 15 و24).

بمعنى أنه لم يعترف بالمكتبات ككيان قائم بذاته، له خصوصيته وتشريعاته التي تحكمه وتضبطه وإنما نشاط يدخل ضمن نشاطات أخرى، ثقافية أو فنية.

4 - بالنسبة للمرسوم 76-72 المؤرخ في 16/04/76 والخاص بتنظيم مؤسسات التعليم الثانوي، ن سجل نفس الملاحظات على المادة 04، التي هي نفسها المادة "04" للمرسوم السابق، والإشارة للمكتبات المدرسية جاءت في مادة واحدة من بين 33 مادة يحتويها المرسوم .

2/ تدعيم المكتبات المدرسية:

لقد جاء في مقدمة المنشور 67 المؤرخ في 28/02/1989 ما يلي:

" تستهدف المنظومة التربوية خلق الحاجة عند التلميذ للاطلاع وتشجيعه وتعويده على القراءة الحرة ومطالعة الكتب والمجلات في أوقات فراغه ، ولتحقيق ذلك يجب العمل على إنشاء مكتبة بكل مؤسسة تعليمية خلال السنة الدراسية الحالية، وفتح أبوابها أمام كل التلاميذ وتوفير الشروط الضرورية التي تمكن الجميع من الإقبال إليها والتردد عليها باستمرار"

في قراءة متأنية لهذه الفقرة من هذا المنشور نستنتج ما يلي:

* أنظر الملحق رقم 5 المذكور سابقا.

1 - وزارة التربية، تربط الاطلاع والقراءة الحرة بأوقات الفراغ، (كما جاء في مقدمة المنشور).

2 - وزارة التربية تدعو لإنشاء مكتبة مدرسية بكل مؤسسة تعليمية (هذا في السنة الدراسية 89/88).

وها نحن بعد أكثر من عشر سنوات من هذا التاريخ، وبعد قراءتنا للإحصائيات إلى توصلنا إليها مؤخراً حول المكتبات المدرسية* انظر الجدول أعلاه، نجد أن هذه العملية لم تتم بعد، وأن تعليمات هذا المنشور الوزاري لم تطبق بعد 15 سنة من الزمن وبقيت حبرا على ورق.

3-الاقتناء والتزويد:

طريقة الدعم وتزويد المكتبات التي تراها الوزارة حسب ما جاءت به معظم نصوصها التنظيمية للسنوات السابقة تأتي بالطرق التالية:

1 - تحسيس التلاميذ بضرورة مشاركتهم في تأسيس أو دعم المكتبة، ومساهمتهم في التزويد بالكتب

2 - أن يهدي كل تلميذ لمكتبة المدرسة كتاباً أو أكثر.

3 - أن يساهم في نفس العملية كل المربين من معلمين وأساتذة وإداريين وجمعية أولياء التلاميذ.

4 - أن يخصص من الاعتمادات المحصل عليها من نفقات التمدريس، مقدار مالي لشراء بعض الكتب.

5 - الاتصال بالجماعات المحلية والجمعيات الثقافية بهدف الحصول على مساعدات منها "باستثناء السفارات والمراكز الثقافية الأجنبية".

هذا ما يدل أن الوزارة لم تخصص مبلغاً مالياً لإنشاء المكتبات المدرسية بكل ما تتطلبه من مستلزمات من أثاث وأدوات عمل، وحتى مواد مكتبية غير الكتب (المجلة، المواد السمعية البصرية...)، وإنما اكتفت بجمع الكتب من مصادر مختلفة (خاصة الإهداء) دون تهديد سياسة للاقتناء والتزويد، وسنعود إلى هذه النقطة عند الحديث عن الميزانية.

و بذلك يظل المصدر الرئيسي لتزويد المكتبات المدرسية ببلادنا هو الإهداء، فسيظل تنمية رصيد مكتباتنا المدرسية يسير بوتيرة بطيئة جدا تبقى رهينة إهداء الأساتذة أو التلاميذ وأولياءهم ولن تعرف مجموعاتنا تطورا أو تنمية على الوجه المطلوب. ضف إلى ذلك أنه من مساوئ طريقة الإهداء في الاقتناء أنها لا تخضع للتحريص وللرقابة لتفقد المواد التي توضع بالمكتبة وبالتالي يكون الرصيد ضعيفا من حيث المحتوى وغير قائم على سياسة معينة لخدمة ميول التلاميذ أو تخصصات الأساتذة.

وحتى عملية الشراء التي تتم من حين إلى آخر، فهي على ضعفها لا تكاد تركز على أسس موحدة وضوابط محددة باعتبار أن الدراسة الميدانية كشفت على أن أكثر من 90% من المؤسسات تقوم بعملية الشراء على مستوى لا مركزي (أي بدون تدخل الوزارة) فهذا يعني أنه لا توجد ضوابط أو مقاييس معينة يتم وفقها إجراء هذه العملية الهامة.

ومن ثم، يكون محتوى رصيد المكتبات يختلف من مكتبة إلى أخرى، وقلما يكون التشابه لأن سياسة التنمية ليست موحدة أو مسطرة من قبل، فهي تخضع لاختيار المدير في كثير من الأحيان بنسبة 30 % أو المكتبي بنسبة أقل 24 % أو لأطراف أخرى مثل الأساتذة وأولياء أمور التلاميذ.

4/ غياب عنصر التحديث في النصوص التنظيمية:

أصدرت وزارة التربية الوطنية المنشور 67 المؤرخ في 1989/02/28 تحت موضوع: "إنشاء ودعم المكتبات المدرسية" جاء مرفقا بمذكرة حول: "أهمية المكتبات المدرسية" ضمت النقاط التالية :

- أهمية المكتبة ووظائفها في الوسط المدرسي
- محتوى المكتبة
- الأسس العامة لاختيار مجموعات الكتب
- دور المعلم

- دور مدير المؤسسة التعليمية

أنواع المكتبات المدرسية وجهت لمديري التربية بالولايات، للتعريف بها وتأكيد أهميتها في التعليم والتثقيف وتحديد وظائفها وأعمالها ونشاطاتها.

ثم أصدرت بعده بحوالي سنتين منشورا آخر تحت رقم 200 المؤرخ في 90/11/06 متبوعا بذاكرة حول المكتبة المدرسية وهي نفس المذكرة السابقة. وحتى الآن لا زالت الوزارة تصدر نصوصها وتوزعها مرفقة بهذه المذكرة، ومن ثم نستنتج ما يلي:

1/ أن هذه المذكرة لم تجدد منذ أكثر من 12 سنة، فهي نفسها لازالت توزع، كما أنها تفتقر إلى الدقة والوضوح خاصة ما يتعلق بالأمور العملية والتطبيقية إذ جاءت هذه المذكرة متضمنة لمفاهيم نظرية بعيدة عن توضيح كيفية تطبيقها على أرض الواقع، ضف إلى ذلك أن نص المذكرة جاء ديماغوجيا أكثر منه تطبيقيا، جاء سطوحيا وعاما حيث لم يشمل على معايير أو مقاييس معينة تعتمد بصفة إلزامية وموحدة بالمكتبات، وافتقر في فقراته إلى النضج العلمي الذي تتطلبه الوظائف الهامة والمتعددة الخاصة بالمكتبات المدرسية .

2/ افتقار هذه النصوص التشريعية إلى الشمولية والاكتمال وعدم مواكبتها للتطورات التي حققها العالم في الإنجازات العلمية، إذ يبقى الكتاب في مختلف النصوص التشريعية هو المادة الأولى والوحيدة لتكوين المكتبات ولا تجدر الإشارة في هذه النصوص إلى المصادر الأخرى للمعلومات التي ظهرت حديثا وطورت الخدمات المكتبية، ونؤكد على ضرورة تبنيها من أجل خدمة أفضل.

3/ لم نلمس تجديدا في النصوص التشريعية، إذ جميعها تتكلم بصفة عامة عن نفس المضمون، فهي خلال أكثر من 25 سنة لم تغير خطابها، مما جعلها لا تفي بالفائدة التي شرعت من أجلها وتنقصها إلزامية التنفيذ والمتابعة الميدانية .

4/ ومن خلال استقراء شامل للنصوص، يتبين الغياب الشبه التام للمتخصصين المكتبيين في إعداد النصوص، حيث لا تتوفر لغة ومصطلحات ومفاهيم علم المكتبات التي ينبغي أن تنتشر بين هذه النصوص، وهذا يدل على أن المختصين في

علم المكتبات والمعلومات غائبون تماما في حقل التربية بالرغم من أن بإمكانهم تقديم الكثير للمؤسسات التربوية على اختلاف مستوياتها في مجال المكتبات المدرسية.

5 / بالرغم من التعليمات الوزارية الصارمة التي جاءت بها هذه المناشير، إلا أنها لم تطبق بصرامة في الميدان دليل أن عدد المكتبات المدرسية بالنسبة لعدد المدارس يظل متباينا⁽¹⁾ بعد مرور عقدين من الزمن على إصدار هذه التعليمات.

3/ الميزانية :

الميزانية عبارة عن كشف يبين الموارد المالية المخصصة للمكتبة خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة واحدة. وعلى ضوء الميزانية تقوم المكتبة بتسطير برنامج مستقبلي مفصل تحدد من خلاله أنشطتها وعملياتها وخدماتها المختلفة لروادها، ولهذا يجب إعطاؤها أهمية كبيرة لأن أي مشروع أو برنامج عمل يحتاج إلى تمويل كاف، وقد يكون ذلك سببا في نجاحه أو فشله.

وبالرغم من أننا نلمس تحسيسا أكبر ووعيا أكثر من طرف الوزارة بأهمية المكتبة في الوسط التربوي إلا أن هذا التشجيع لم ترفقه ميزانية تسيير واضحة المعالم والبنود.

ومن خلال الأسئلة التي طرحناها على القائمين بالإشراف على هذه المكتبات من مديرين مكتبيين حول الميزانية، تبين ما يلي:

1 / أظهرت الدراسة أن الميزانية التي تنفق على المكتبات المدرسية تعد ضئيلة جدا، والجدير بالذكر هنا أن أغلب المدارس الابتدائية محرومة من هذه الميزانية لذلك وجدنا أنها أكثر المراحل الدراسية التي تسجل غياب المكتبة المدرسية بها.

2 / وبالرغم من أن هذه الميزانية تظل غير كافية، فإن توجيهها لاقتناء المواد السمعية والبصرية، والأجهزة والأثاث يظل قليلا جدا بل ويكاد يكون منعدما في بعض المؤسسات التعليمية.

1 أنظر الجدول أعلاه المتعلق بإحصائيات المكتبات والمدارس.

3/ وتبقى الاعتمادات المالية يسودها الغموض وتنقصها الرؤيا الواضحة للتكفل بمختلف المصاريف التي تتطلبها الخدمة المكتبية، كما جاء في المنشور رقم : 200 بتاريخ 90/11/06 الذي ينص على تخصيص جزء من الاعتمادات دون تحديد ذلك بالتفصيل ضمن أبواب أو بتود ميزانية كل مدرسة من كل سنة.

ونحن لا نتوقع تحسين أحوال مكاتبنا المدرسية ما لم تتحسن مواردها المالية وتتوضع بشكل واضح ومميز.

4/ الكفاءة والتأهيل :

المنشور رقم 29 المؤرخ في 92/02/08، جاء في إحدى فقراته : "المرجو منكم تعيين مشرف على مكتبة مدرسية بإحدى المؤسسات التعليمية للمساهمة في هذا الملتقى قصد التكفل مستقبلا بتأطير عمليات تكوينية "

والشيء الملاحظ في هذا المنشور، أنه لم يكثرث لأن يكون في بكل مكتبة مشرف، أو أن تحدد المواصفات اللازمة للمكلف بتسيير المكتبة، وإنما المهم أن يعين مشرفا ليتكفل بتأطير العمليات التكوينية فقط ؟؟ ...

ولم يتعرض هذا المنشور إلى تكوين ومؤهلات المشرف على المكتبة.

وبذلك يظل التعيين يخيم على من سيشرف على هذا النوع من المكتبات، ولا زالت مهمة تنظيم المكتبات توكل إلى غير أهلها ولم يدخل بعد مصطلح المكتبي ليستقر بالمكتبة، إذ جاء في نفس المنشور : "إسهام المربين والتلاميذ بالمؤسسة في تأطير الأنشطة المكتبية" دون الإشارة إلى مختصين في إدارة المكتبات الذين يتخرجون من معهد علم المكتبات والتوثيق منذ إنشائه في 1971، أي ما يقارب ثلاثين سنة من تخرج طلبة المعهد.

والمشرف على المكتبة في وزارة التربية هم إطارات التربية (من مربين ومعلمين)، ولا تجدر الإشارة إلى المختصين وذوي المهارات الفنية في علم المكتبات على الإطلاق.

وأخيراً، وفي المنشور رقم 16 المؤرخ في 06 جانفي 1997 المتضمن لمقاييس المعتمدة في وضع الخريطة التربوية والإدارية، جاءت فيه الإشارة إلى منصب "مساعد وثائقي للمكتبات" ضمن المناصب المالية القاعدية للخريطة الإدارية، وذلك يخص التعليم الثانوي والتقني فقط، حيث أن التعليم الابتدائي والإكمالي (الأساسي) غير معني بهذا المنصب الذي نجده لا يقل أهمية عن مثله في التعليم الثانوي.

ومقاييس هذا المنصب المالي حدد بالشروط التالية:

01 مساعد وثائقي للمكتبات لأكثر من 600 تلميذ، وتوفر 2000 كتاب ومكتبة وقاعة للمطالعة.

وفي دراسة إحصائية قامت بها مديرية التعليم الثانوي حول عملية إحصاء المساعدين الوثائقيين للمكتبات في مؤسسات التعليم الثانوي، قدمت النتائج التالية:

عدد المناصب حسب المقاييس	عدد المناصب حسب الميدان	العجز	نسبة العجز
416	218	135	32,5 %

الجدول رقم: 2 "تحديد نسبة العجز في عدد المكتبيين بمكتبات الثانويات"

وتبين لنا هذه الإحصائيات الأخيرة لسنة 2000، أنه بعد 04 سنوات من وجود المنشور الذي يحدد المقاييس اللازمة لتعيين المكتبيين بالمكتبات المدرسية، إلا أن مؤسساتنا لازالت تعاني عجزا كبيرا في المشرفين على المكتبات المدرسية بنسبة 32,5 %. أما بالنسبة لمؤسسات التعليم الأساسي فننتوقع عجزا أكبر حسب المعطيات التي بحوزتنا وفي ظل غياب النصوص التشريعية.

ورأينا أيضا عدم كفاية القوى البشرية اللازمة للعمل في المكتبات المدرسية حيث عبر 62 % عن رغبتهم في وجود موظفين آخرين بالمكتبة، ونرى أن السبب في ذلك هو عدم تخصيص وظائف كافية معتمدة في ميزانيات وزارة التربية مما يدفع بعض المؤسسات بتكليف أستاذ للإشراف عليها أو موظف إداري تقع عليه مسؤولية المكتبة بالإضافة إلى أعماله الإدارية الأخرى.

وبذلك يتقرر القول أن العنصر البشري المتخصص غائب في عملية تنظيم المكتبات وأن الإشارة إليه تكاد تكون منعدمة وأن تأطير المكتبات المدرسية يقع بالدرجة الأولى على إدارات المؤسسات، (المعلمين والمربين) وليس المتخصصين، حيث أنه لم ترد الإشارة على الإطلاق إلى الاستعانة بذوي المهنة والاختصاص الذين يكونون في المعاهد الجامعية في هذا الاختصاص باعتبارهم شريحة فنية متخصصة تتعامل مع القراء ومصادر المعلومات ولهم دورهم الفاعل في مسيرة التقدم العلمي، ولم يأت ذلك إلا في سنة 1997 التي تم فيها إدماج المساعدين الوثائقيين للمكتبات ضمن المناصب المالية للخريطة التربوية، لكن بالنسبة للتعليم الثانوي والتقني فقط، أما التعليم الأساسي بأطواره الثلاث فلا يعنيه هذا الإدماج، وحتى هذه المناصب لم تفتح بجميع المؤسسات؟! ويظل العجز يسجل نسبة كبيرة في مؤسساتنا التعليمية فيما يخص المكتبيين.

5/ التكوين :

وفيما يتعلق برغبة المشرفين على المكتبة في الاستفادة من دورات تكوينية في تخصص علم المكتبات، فقد أبدى 82 % منهم رغبتهم في الاستفادة من هذه التربصات التكوينية.

والجدير هنا بالذكر، أنه حتى في قسم علم المكتبات والتوثيق الذي يتخرج منه المكتبيون، فإننا نجد أن وحدة المكتبات المدرسية كوحدة مستقلة لا تدرس بصفة قطعية كل السنوات بل هو مقرر اختياري⁽¹⁾ لمدة سداسي واحد فقط بحيث لا يستفيد منه كل الطلبة، وحتى من يستفيد، فلا نظن أن يكون بالقدر الكافي الوافي.

أما بخصوص الدورات التدريبية التي نظمتها وزارة التربية الوطنية، الوزارة الوصية على المكتبات المدرسية بمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي، فقد عقدت

¹ حسب برنامج الأفواج للسنوات الأربع بقسم علم المكتبات والتوثيق، الذي أفادنا به مدير الدراسات بالقسم.

مجموعة من الملتقيات والأيام الدراسية عالجت مواضيع هامة حول المكتبات المدرسية في الجزائر، خرجت منها الوزارة بتوصيات، كما هو الحال لملتقى 1994، تصب مجملها في تصميم خطة علمية لتطوير المكتبات المدرسية على المديين المتوسط والبعيد.

ثم عقدت الوزارة ملتقى ثانيا سنة 1998 خرج بنفس توصيات الملتقى الأول، أي أنه بعد أربع سنوات كان من المفروض أن نقيم الوضعية حتى نعرف مدى تطبيقها لتوصيات الملتقى الأول مع التركيز على التوصيات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار ودراستها لحل المشاكل المتعلقة بها، أما أن تعقد ملتقيات نخرج منها في كل مرة بنفس التوصيات ودون تقييم وتشريح للوضع ودراسته عن قرب واتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة لتغييره، فهذا لن يفيد في نظرنا ولن يدفع الأمور إلى التغيير أو التقدم نحو الأحسن والأفضل، خاصة إذا علمنا أن هذه الملتقيات تظل على ما يبدو مجرد دروس نظرية لا تزال في طور التحسيس - وإن قدمت بعض العروض التقنية -، وهي بعيدة عن الميدان بحيث أنها لا تستند إلى معايير دولية أو حتى عربية في كثير من الأمور التقنية لتوحيد طريقة العمل وتوضيح ملامح العمل الإداري في مجال المكتبات المدرسية بالجزائر.

وبعد 03 سنوات من انعقاد هذا الملتقى، لم تقم وزارة التربية الوطنية بأي تظاهرة أو نشاط تجمع فيه المهتمين بالمكتبات المدرسية، لتكوينهم وإعدادهم بوسائل العمل والطرق الحديثة التي تجدد باستمرار.

هل لأنها اكتفت بتكوين المسيرين، أم أن متابعة العملية ليس بالأمر الضروري؟؟

ويبقى أن نقول أن الهدف الأساسي للملتقيات هو أن يكون بالدرجة الأولى تكوينيا، يفيد المشاركين بمعلومات قيمة تساعد على أداء مهمتهم.

6/ توجيه المكتبات :

(1) أفادنا 72% من أفراد العينة المبحوثة أنه لا يوجد موجه للمكتبات على مستوى الوزارة أو مديرية التربية، أما نسبة 28% الذين عبروا عن وجود المرشد أو الموجه، ذكروا أنه إما أن يكون مفتش التربية والتكوين بالنسبة لمؤسسات التعليم الثانوي أو مفتش التربية والتعليم الأساسي بالنسبة لمؤسسات التعليم الأساسي ونسبة 35% من أفراد العينة ذكروا تسميات أخرى.

وهنا نلاحظ غياب وجود موجه للمكتبات في عدد كبير من المؤسسات التعليمية، مما يدل على أن هذا الأمر غير وارد في برامج التخطيط للوزارة.

(2) أما عن أوقات زيارته الرسمية، فقد ذكر المبحوثون نسبة 83% من العينة أنه لا مواعيد محددة لزيارته.

(3) وبالنسبة لدرجة الاستفادة من توجيهاته، فإننا سجلنا ونسبة 50% أن الاستفادة متوسطة، ونسبة 35% بين الاستفادة الجيدة والجيدة جدا. أما 15% الباقية ذكرت أن الاستفادة ضعيفة (5%) أو معدومة (10%).

و خلاصة، يمكننا القول إن إدارة المكتبات المدرسية تفتقر إلى معايير المراقبة والتفتيش وحتى التوجيه لمتابعة تسيير وتنظيم المكتبات، فلذلك نجد أن مسؤولية المكتبة تقع على مدير المؤسسة وحده، وفي كثير من الأحيان على المكتبي فقط، وهذا أمر لا يشجع على الاهتمام بجدية بالمكتبات داخل المدارس.

7/ الافتقار إلى اللوائح التنظيمية :

لم تستفد الوزارة من التشريعات المكتبية للدول المتقدمة في هذا المجال، والتي أصدرت لوائح للمكتبات المدرسية تحدد فيها المعايير التي ينبغي أن تقاس عليها المكتبات في المدارس من حيث توضيح وظائف ومهام المكتبات المدرسية مع توجيهات عملية تتعلق بالإجراءات الفنية من اقتناء وتسجيل وفهرسة وتكشيف وبث واسترجاع المصادر المكتبية بطرق علمية مدروسة حيث نجد أن مجموعة من

البلدان العربية وضعت لمكتباتها المدرسية لوائح تنظيمية، إلا أنها لم تحذو هذه البلدان ليكون لها بدورها لائحة خاصة بالمكتبات الجزائرية على غرار ما هو موجود في مصر والسعودية والعراق وقطر وغيرهم من الأقطار العربية.

8/ التعاون بين المكتبات:

لقد أفادتنا الدراسة الميدانية السالفة الذكر أن تبادل المطبوعات بين المكتبات يكاد يكون منعدما بالرغم من أن بعض المكتبات لديها نسخ مكررة من بعض الكتب، يمكن لها اقتراح تبادلها مع مكتبات أخرى للحصول على عناوين جديدة تثري بها رصيدها الوثائقي. وهذا ما عبر عنه أكثر من 98 % من مديري المؤسسات حينما أكدوا لنا على عدم وجود أي صيغة للتعاون بين المكتبات على المستوى المحلي أو الوطني.

ولعل من أهم أسباب ذلك مشكلة عدم الوعي بأهمية المكتبات في التنمية والتربية والبحث لا سيما ما تعلق منها بالتعاون بالرغم مما له من إيجابيات وفوائد بخصوص اقتصاد النفقات في عملية الاقتناءات.

وللأسف الشديد لا يقتصر عدم الوعي هذا على المواطنين العاديين فقط، ولكنه ينسحب - وهذا هو الأخطر - إلى المسؤولين الحكوميين أصحاب القرارات .

9/ النظام الوطني للمعلومات:

في زيارة عمل لنا بمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST، ومن خلال استفسارنا عن المكان التي تحتله المكتبات المدرسية ضمن السياسة أو النظام الوطني للمعلومات المسطر للبلاد، أكدت لنا جهات مسؤولة في هذا المركز أن هذا النوع من المكتبات ليس من اهتمامات المركز ولا يندرج ضمن أولويات النظام الوطني للمعلومات بل تقع مسؤوليتها كاملة على عاتق وزارة التربية الوطنية فقط، وهي المعنية وحدها بالإشراف والتخطيط على هذه المكتبات.

10/ البحوث والدراسات المتعلقة بهذا المجال :

أثناء قيامنا بالدراسة المتعلقة بكيفية تنظيم وتسيير المكتبات المدرسية داخل المنظومة التربوية الجزائرية، تبين لنا النقص الفضيع والمهول إن لم نقل الانعدام التام للمراجع التي تدرس هذا الموضوع بالبيئة أو الواقع الجزائري إن على المستوى الجامعي والأكاديمي أو على مستوى الدراسات التقويمية التي تقوم بها وزارة التربية الوطنية حيث تبين أنه خلال هذه السنة 2003 تم تنصيب لجنة وزارية للعمل في هذا الاتجاه، إلا أن الموضوع تم تجميده فور استلام الوزير الجديد مهامه.

المقترحات :

على ضوء النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، يتأكد لنا أن المبادئ التي تحكم موارد وخدمات المكتبات المدرسية ليست أمرا خاصا بالمكتبيين وحدهم، بل إن آراء الفئات الأخرى وفي مقدمتها مديري المؤسسات ووصايتهم والأساتذة وخبراء التربية ينبغي أن تؤخذ بعناية واهتمام كبيرين .

ذلك أن المسؤولية على المكتبات المدرسية هي مسؤولية مشتركة تساهم فيها جميع الأطراف والمؤسسات ذات العلاقة بالعملية التربوية ابتداء من وزارة التربية الوطنية، مروراً بمديري المؤسسات التعليمية ثم الأساتذة وانتهاء بالتلاميذ وأولياء الأمور.

بالإضافة إلى أن تطوير مكتبات المدارس إلى مراكز مصادر التعلم مسؤولية صعبة، وتوحيد إجراءات التنظيم و(التوحيد) مهمة أصعب يجب أن تعطى القدر الكافي من الاهتمام ومن مختلف الأطراف ذات العلاقة بالموضوع ولا يكون ذلك إلا من خلال إعطاء مزيداً من الاهتمام للمكتبات المدرسية لتلعب دوراً أكبر في العملية التربوية. ولا يكون ذلك إلا بوضع حلول جذرية شاملة تحتوي على خطط وبرامج كافية لتطويرها ونقترحها فيما يلي.

1- الهيكلية :

نرى أنه من الضروري إنشاء هيئة إدارية على مستوى وزارة التربية تكون قادرة على أخذ القرارات ومتابعة العمليات الخاصة بمكتبات المدارس، من خصائصها أن تكون مركزية للاستفادة من كل الموارد المتاحة وتفادي تكرار الجهد وإهدار الوقت، من خلال العمل على التنسيق في الإجراءات الفنية وذلك بتنظيم عمليات الاقتناء والمعالجة الفنية مركزيا مما يسمح بتخفيف العبء على أعوان المكتبات ويمكنهم بالتالي من التفرغ أكثر لخدمة المستفيدين.

2- التشريع :

ينبغي إعادة النظر في التشريع الرسمي الخاص بالمكتبات وجعله أكثر وضوحا لما يجب أن تقوم به المكتبة داخل المدرسة، والابتعاد على الصيغة الأدبية للنصوص الحالية والتي جاءت في كثير من الأحيان عامة وسطحية تفتقر إلى الدقة وإلى الأسلوب العملي الذي ينتقل صاحبه من القراءة النظرية إلى التطبيق على أرض الواقع. وأهم ما ينبغي أن تأتي به هذه التشريعات، هو التأكيد على وجوب توفر مكتبة جيدة في كل مدرسة تحدد لها المهام والواجبات بوضوح.

3- الميزانية :

يجب تخصيص نسبة معينة من الميزانية تكون ثابتة وتحدد بنص رسمي، تستفيد منها سنويا المكتبات المدرسية داخل المؤسسات التعليمية بما فيها الابتدائيات مع مراعاة تقسيم هذه الميزانية على كافة احتياجات المكتبة المدرسية وذلك بالنسبة: المطبوعات والمواد السمعية والبصرية لأن الاعتماد على الهدايا والتطوع أبرز فشل المكتبة المدرسية إذا اعتبر الركيزة الوحيدة لتنمية الرصيد.

تأخذ بعين الاعتبار حاجيات التلاميذ والأساتذة في كل مدرسة من حيث العدد.

4- الكفاءة والتأهيل:

ينبغي لوزارة التربية الوطنية، وبالعامل مع الهيئات المعنية أن تشجع في تخصيص مناصب عمل قارة في كل مؤسسة تعليمية لدعم المكتبات المدرسية بالأطر المكتبية المتخصصة، وذلك بتوظيف مكتبيين متخصصين يتفرغون للعمل بالمكتبات، كما ندعو للنظر على تعيين مساعد للمكتبي في المدارس الكبيرة حسب ما تنص عليه المعايير الدولية.

5/ التكوين:

السعي لوضع خطة للتكوين لصالح العاملين بالمكتبات المدرسية تساهم فيها معاهد علم المكتبات، يتم التركيز فيها على التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات وتمكن المعنيين بالتكوين المستمر للاستعمال الجيد والفعال لأجهزة الحاسوب لتطوير خدمات المعلومات والاطلاع على التجارب العالمية في مجال تسيير المكتبات المدرسية عن طريق عقد ندوات وإجراء تربصات وطنية وجهوية لتوعيتهم وتمكينهم من اكتساب الخبرات وتبادلها وتوسيع مجالات الاهتمام.

6/ توجيه المكتبات:

ضرورة إنشاء إدارة للمكتبات المدرسية تكون عبارة عن هيئة علمية متخصصة على مستوى الوزارة ومديريات التربية، تتولى الإشراف على المكتبات المدرسية، والقيام بالتوجيه والتخطيط والدراسات بهدف وضع أنظمة ومشاريع تسمح (لتلك المكتبات) بتطوير خدماتها وتحقيق أهدافها.

تعمل هذه الإدارة على تنسيق الأعمال، وتوحيد طرق العمل في مختلف المكتبات المدرسية على اختلاف مستوياتها، الابتدائية والمتوسطة والثانوية، بما في ذلك إصدار نشرات دورية تقوم بتوزيعها على كافة المؤسسات التي يفترض أن تحتوي جميعها على مكتبات. وكذا تنظيم ندوات وملتقيات دورية (سنوية على الأقل) تبحث وتعالج فيها تطوير المكتبات المدرسية

7/ التعاون :

إيجاد صيغة لتطبيق مبدأ التعاون بين المكتبات المدرسية، نقترح أن يكون ضمن شبكة معلوماتية يوجد فيها عدد من العمليات الموجودة التي تجرى على مستوى المكتبات المدرسية، وذلك من أجل تطويرها وترقية مستواها في مختلف الجوانب التنظيمية والفنية مع ضرورة التفتح على عالم المعلومات من خلال الشبكة العالمية أنترنت مع إتاحة الفرصة للأساتذة والتلاميذ على حد سواء الاتصال والاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه الشبكة خاصة في مجال تحديث المعلومات ومجال التعاون بين الأفراد والهيئات.

8/ اللوائح التنظيمية :

ينبغي أن يجرى التزويد واختيار مقتنيات المكتبات المدرسية حسب معايير دولية ولوائح تنظيمية وتشريعية وفق سياسة مرسومة وواضحة، منعا للاجتهاد أو الارتجال، ويكون ذلك بإنجاز لائحة للمكتبات المدرسية على مستوى وزارة التربية الوطنية مثلما هو موجود في كثير من الدول المتقدمة علميا، يوضع بمثابة دليل للأعمال والخدمات المطلوب إنجازها في المكتبات المدرسية، يكون في متناول المشرفين على تسييرها كأداة عمل تضم مختلف البنود التي تستلزمها المكتبة المدرسية منذ نشأتها حتى الخدمات المرجعية التي تقدمها لجمهور القراء مع تحديد مهام المشرف عليها بدقة ووضوح.

ويعد هذا العمل من الأعمال الكبرى التي لا يمكن القيام بها إلا من خلال أجهزة مركزية، وبالاتناد إلى معايير دولية مع إمكانية إجراء بعض التعديلات لمسايرتها مع الواقع الجزائري.

9/ النظام الوطني :

الاتفاق على نظام وطني مدرسي لتنسيق المقتنيات، تتولى تطبيقه مراكز جهوية أو ولائية قصد تسهيل عملية التنسيق في تنمية المجموعات المكتبية وإثرائها